

## قرارات

### وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٥٥ لسنة ٢٠١٧

بتخويل بعض العاملين بإدارة التفتيش الميداني للنقد الأجنبي بالبنك المركزي المصري  
صفة مأمورى الضبط القضائى

**وزير العدل**

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية :  
وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ :  
وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٤٥٧ لسنة ٢٠٠١ :  
وعلى كتاب السيد الأستاذ محافظ البنك المركزي المصري المؤرخ ٢٠١٦/١١/٢٨ :  
وعلى كتاب السيد نائب محافظ البنك المركزي المصري المؤرخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ :

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

إلغاء صفة مأمورى الضبط القضائى المنوحة للسيددين / محمد طه هيبة جاد المولى ، عادل محمد عيسى أحمد بقرار وزير العدل رقم ٥٤٥٧ لسنة ٢٠٠١

**(المادة الثانية)**

يُخول السادة العاملون بإدارة التفتيش الميداني للنقد الأجنبي بالبنك المركزي المصري الآتى أسماؤهم - بصفتهم الوظيفية - كل فى دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى ، وذلك بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وهم :

الوظيفة	الاسم	م
مدير إدارة عامة	أحمد مصطفى أحمد المتباوى	١
مدير إدارة عامة	أسامة أحمد دركي محمد	٢
مدير إدارة عامة	على عوض محمد عبد الله الطرابيلي	٣

الاسم	م	الوظيفة
صلاح الدين حسن على السيد	٤	نائب مدير عام
صلاح الدين إبراهيم شيبة إبراهيم	٥	نائب مدير عام
حامد أحمد عبد الله سليمان	٦	نائب مدير عام
شرف عزت عبد اللطيف حسن	٧	نائب مدير عام
ماجد إبراهيم عبد الله عطية	٨	نائب مدير عام
محمد فريد وصان دشدى	٩	نائب مدير عام
عبد الفتاح عبد الخالق إبراهيم عساكر	١٠	نائب مدير عام
عزت فوزي عبد الدور الدين	١١	نائب مدير عام
هشام محمد حافظ محمد	١٢	نائب مدير عام
عصام الدين محمد محمد أبو كليلة	١٣	نائب مدير عام
محمد محمود محمد أبو النصر	١٤	نائب مدير عام
طارق محمد عبد الحميد أحمد سبع	١٥	مدير مساعد
عادل أحمد محمد فريد	١٦	نائب مدير عام
هانم محمد أحمد منصور	١٧	كبير مفتشين
وائل محمد عبد الحليم سليمان	١٨	رئيس قسم
محمد جابر على يحيى	١٩	رئيس قسم
محمد صبحى صبرى عبد العال	٢٠	رئيس قسم
أحمد محمد إبراهيم عبد العزيز	٢١	مفتش
عصام محمد شعبان حنفى	٢٢	مفتش
مصطفى على عثمان محمد	٢٣	مفتش
أسامة محمد عبد الجود إبراهيم	٢٤	مفتش
زينب ممدوح عبد الحفيظ محمد	٢٥	مفتش
أسامة محمد ممدوح السيد إبراهيم	٢٦	مفتش

### (المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ،  
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٧/١/٩

وزير العدل

المستشار / محمد حسام عبد الرحيم